



## صحفي مغربي يخضع لإساءة استخدام العملية، وفق تقارير مبادرة مراقبة المحاكمات

الدرجة: D

العقوبة: ست سنوات

التهم: المسّ بالأمن الوطني والاعتصاب

خبيرة المراقبة: الأستاذة هانا ر. غاري، العيادة الدولية لحقوق الإنسان في كلية غولد للحقوق بجامعة جنوب كاليفورنيا.

اشتملت محاكمة الصحفي الاستقصائي المغربي عمر الراضي، الذي أُدين [بجرائم المسّ بالأمن الوطني والاعتصاب](#) وحُكم عليه بالسجن لست سنوات على "انتهاكات خطيرة للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة" وفق ما جاء في تقرير لمبادرة مراقبة المحاكمات TrialWatch صدر اليوم. ومنح التقرير محاكمة السيّد الراضي درجة D، وقد استنتجت خبيرة مبادرة مراقبة المحاكمات الأستاذة هانا ر. غاري أنّ الإجراءات شكّلت "إساءة استخدام للعملية". وما زال السيّد الراضي قابلاً في السجن، بعد أنّ أيدت محكمة الاستئناف عقوبته في شهر آذار/مارس، وهو حالياً قيد الحبس في زنزانية مع سجينين آخرين ولا يُسمح له بالزيارات سوى مرتين في الشهر.

وكانت معاناة السيّد الراضي قد بدأت قبل عامين عندما تمّ اعتقاله بعد وقتٍ قصير من صدور [تقرير](#) لمنظمة العفو الدولية أفادت فيه أنّ هاتف السيّد الراضي قد تعرّض للاختراق بواسطة برنامج بيغاسوس التجسّسي. وقبع قيد الحبس الاحتياطي لمدة عام تقريباً أضرب خلالها عن الطعام لمدة 22 يوماً احتجاجاً على احتجازه المستمرّ. وأدّت الرعاية الطبية غير الملائمة أثناء السجن إلى إصابته بالنزيف الداخلي. كما أصيب السيّد الراضي، الذي يعاني من ظروف صحية سابقة العهد بأعراض كوفيد-19 ولكنه لم يصب بالفيروس رغم ظهور الأعراض عليه.

ويستند التقرير إلى مراقبة محاكمة السيّد الراضي وجلسات الاستئناف من قبل شريكة مؤسسة كلوني للعدالة، العيادة الدولية لحقوق الإنسان في كلية غولد لحقوق الإنسان بجامعة جنوب كاليفورنيا. ويأتي التقرير على خلفية الملاحقات المستمرة لمنتقدي الحكومة، بما في ذلك بجرائم جنسية مزعومة. وقبلها، كان قد اعتُقل توفيق بو عشرين، رئيس تحرير أخبار اليوم، وهي قناة إخبارية مستقلة بعد أيام من نشر مقالة افتتاحية تنتقد رئيس الوزراء المغربي. وعلى غرار السيّد الراضي، أُدين السيّد بو عشرين بالاعتداء الجنسي والاعتصاب، من بين تهمة أخرى، [واستنتج](#) الفريق العامل للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي أنّ الإجراءات في القضية قد "قوّضت الحق في محاكمة عادلة" وفي [قضية أخرى راقبتها مبادرة مراقبة المحاكمات](#)، أدينت الصحافية

هاجر الريسوني، التي تكتب أيضاً لأخبار اليوم، بجرائم إجهاض وجنس خارج إطار الزواج. وقد مُنحت بعد ذلك العفو من ملك المغرب ولكن بعد انتقادات واسعة من مبادرة مراقبة المحاكمات وغيرها. ومنذ فترة غير بعيدة، حُكم على ناشط مغربي بالسجن أربع سنوات [لإهاتته الملك عبر مواقع التواصل الاجتماعي](#)، وقد وثقت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان "[تراحفاً غير مسبوق](#)" فيما يتعلق بحرية التعبير في البلاد.

وفي هذا السياق، ذكرت الأستاذة غاري مديرة العيادة الدولية لحقوق الإنسان بكلية غولد للحقوق بجامعة جنوب كاليفورنيا: "تندرج محاكمة السيد الراضي في سياق حملة قمع أوسع نطاقاً على الصحفيين الذين ينتقدون السلطات المغربية، وهي دليل إضافي على نمط سائد في المغرب يتمثل في استخدام التهم التي تستثير العار من أجل قمع التقارير الانتقادية والمعارضة السياسية."

قبل المحاكمة، استُهدف السيد الراضي في حملة تشهير قاسية وواسعة النطاق شنتها وسائل الإعلام المقربة من الحكومة المغربية، واصفةً إياه بالسكّير ومتهمةً إياه بين جملة أمور بالاعتصاب، والسرقة، وعدم دفع فواتير الماء أو الكهرباء. وقد قوّضت هذه الحملة الإعلامية حقه في افتراض البراءة. ومن ثم عند المحاكمة، أعاققت المحكمة قدرة السيد الراضي على استدعاء أو استجواب الشهود، مما أثر سلباً على دفاعه.

وأضافت الأستاذة غاري: "طيلة مدة الإجراءات، تجاهلت المحكمة الأدلة التي، وفقاً للدفاع، كان من شأنها أن تدعم رواية السيد الراضي للأحداث، وهو ما انتهك حقوق السيد الراضي في إعداد دفاع ملائم وفي هيئة قضائية غير منحازة."

لم يسمح لمحامي السيد الراضي باستجواب أحد شهود الادعاء الرئيسيين الذي زعم أنه كان يجري مكالمته عبر الفيديو مع المشتكية في وقت الاعتصاب المزعوم. كما ولم يمنح السيد الراضي فرصة تقديم الشهود في دفاعه بالتهمتين. وبالرغم من أنّ الشخص الذي يزعم أنّ السيد الراضي يمده بالمعلومات، أي أرنو سايمونز، الذي كان يعمل في السابق في السفارة الهولندية، تطوّع للإدلاء بشهادته، فقد رفضت المحكمة استدعاءه كشاهد. وعلى نحو مماثل، رفضت المحكمة الأخذ بشهادة عماد إستيتو، وهو أحد شهود الدفاع الرئيسيين في القضية الذي اعتبرت شهادته "غير موثوقة" من دون سبب مبرر، واتهم هو نفسه بجريمة بعد أن أدلى بإفادته صبت في صالح الدفاع عن السيد الراضي."

وتعتبر قضية السيد الراضي حالياً محطّ نظر من قبل الفريق العامل للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي وستقوم مبادرة مراقبة المحاكمات بتشارك نتائج هذا التقرير مع الفريق العامل للأخذ برأيه.

عمر الراضي صحفي مغربي حائز على جوائز، كشف، من بين أمور أخرى، عن فساد مزعوم يتعلق بالحيازات المالية للنظام الملكي المغربي. ونتيجة لهذا العمل، واجه السيد الراضي مضايقات عدة من جانب السلطات.

وعلى مدى سنوات، حُرِم السيد الراضي من الحصول على بطاقة صحفي، مما سمح للحكومة بالقول إنه غير مؤهل للحصول على الحماية التي يوفرها قانون الصحافة المغربي للصحفيين. وفي عام 2020، أدين السيد الراضي بإهانة القضاء المغربي بسبب تغريدة انتقد فيها القاضي لتأييده أحكامًا قاسية بحق المتظاهرين المتورطين في حراك الريف 2016. [راقبت مبادرة مراقبة المحاكمات هذه المحاكمة](#) جنبًا إلى جنب مع العيادة الدولية لحقوق الإنسان بجامعة جنوب كاليفورنيا، واستنتجت الأستاذة غاري أنها "لا تستوفي المعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان لضمان محاكمة عادلة". كما تم توجيه التهم في هذه القضية بعد وقت قصير من عودة السيد الراضي من الجزائر حيث انتقد في برنامج إذاعي سياسة توزيع الأراضي للملك المغربي زاعمًا أنها أفادت أصدقاء الملك بشكل غير عادل.

في 22 حزيران/يونيو 2020، أصدرت منظمة العفو الدولية [تقريرًا](#) قالت فيه إن الحكومة المغربية استخدمت برنامج بيغاسوس التجسسي لمراقبة هاتف السيد الراضي. وبعد ثلاثة أيام، أعلنت السلطات المغربية أنها فتحت تحقيقاً حول السيد الراضي بتهمة التجسس. وخلال شهر تموز/يوليو، فُتحت تحقيقات إضافية بشأن ادعاءات لها علاقة بالتهرب الضريبي، والسكر العلني، والعنف، ثم الاغتصاب.

في 29 تموز/يوليو 2020، تم القبض على السيد الراضي ووجهت إليه رسميًا تهمة التجسس والاعتصاب. وزعمت المجموعة الأولى من التهم أن السيد الراضي مسّ بالأمن الداخلي والخارجي للدولة المغربية بسبب عمله الاستشاري لصالح شركتين بريطانيتين متعددتي الجنسيات، وعلاقته بدبلوماسيين في السفارة الهولندية المحلية، وزمالاته مع منظمة دولية للعدالة الاجتماعية تسمى مؤسسة بيرثا. زعمت المجموعة الثانية من التهم أن السيد الراضي اعتدى على زميلة له واغتصبها في تموز/يوليو 2020.

وبقي السيد الراضي رهن الاحتجاز لمدة سنة تقريباً قبل المحاكمة وأثناءها، وطلب خلالها الإفراج عنه بكفالة في مناسبات عديدة. ورفضت طلباته باستمرار، على الرغم من عدم وجود أدلة كافية على أن السيد الراضي يشكل خطراً على الجمهور، أو إمكانية أن يلوذ بالفرار، أو أنه سيتدخل في الأدلة. وأثناء احتجازه، تعرض السيد الراضي، الذي عانى من ظروف صحية سابقة، لمعاملة سيئة، وحُرِم أحياناً من الحصول على الرعاية الطبية المناسبة.

في 19 يوليو 2021، أدانت المحكمة السيد الراضي، وتكهننت بأن الرسائل النصية من دبلوماسي هولندي يعرض تقديم السيد الراضي إلى خلفه إنما هي عبارة عن "عميل ينقل مخبره إلى عميل آخر لأنه على وشك إكمال واجباته،" وأن اختيار السيد الراضي للرسالة النصية كوسيلة اتصال يدل على أنه "كان على دراية بالخطر الذي يصاحب دوره وكذلك طبيعة المهام المشبوهة المسندة إليه."

في 3 آذار/مارس 2022، أيدت محكمة الاستئناف في الدار البيضاء إدانة السيد الراضي وعقوبة السجن.

للاطلاع على تحليل قانوني كامل للمحاكمة وشرح للدرجة التي أُعطيت للمحاكمة، يرجى زيارة الرابط [هنا](#).

للاطلاع على التقارير الأخرى لمبادرة مراقبة المحاكمات عن المغرب، يرجى زيارة [هذا الرابط](#).